

لجلسات الإحاطة المفتوحة في المجلس بشأن مسألة كوسوفو. وأعرب أيضاً عن أمله في أن تُدرج جميع التحديات التي تواجه البعثة في التقرير المقبل للأمين العام.

وعقب إلقاء أعضاء المجلس ببياناتهم، أخذ ممثل صربيا وممثلة كوسوفو الكلمة مرتين للإدلاء ببيانات إضافية⁽⁶⁶⁸⁾.

(668) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن حالات أخذ المتكلمين الكلمة أكثر من مرة، انظر الجزء الثاني، القسم الثامن.

الحاجة إليها. وأعربت ممثلة المملكة المتحدة عن تأييدها لإجراء استعراض لدور البعثة ومسؤولياتها، فذلك سيساعدها على العمل بمزيد من الفعالية والتصدي للتحديات المعاصرة على نحو أفضل. وقالت ممثلة النرويج إن البعثة تكيفت بشكل جيد في مواجهة التحديات الجديدة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، لكن وفد بلدها يؤيد النظر في إمكانية تحسين كفاءتها. غير أن ممثل الاتحاد الروسي قال إن الحاجة إلى عمل البعثة لا تزال ملحة، وأيد الإبقاء على ميزانية البعثة وقدراتها من الموظفين المتفق عليها والحفاظ على التواتر والشكل المتفق عليهما

الجدول 1

الجلسة: قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8880	تقرير الأمين العام عن بعثة	صربيا	الممثلة الخاصة للأمين العام لكوسوفو	جميع أعضاء		
15 تشرين الأول/أكتوبر 2021	الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2021/861)		ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فيوسا عثمانى - سادريو المدعويين ⁽¹⁾	المجلس، وجميع		

(أ) شاركت الممثلة الخاصة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو. ومثل صربيا وزير خارجيتها.

الجدول 2

جلسة التداول بالفيديو: قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	العنوان	مجلس الجلسة التداول بالفيديو	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون) ومجلس الإجراء الكتابي
13 نيسان/أبريل 2021	S/2021/370	رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن	

18 - رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2014 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن

من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

وفي جلسة التداول بالفيديو المعقودة في 11 شباط/فبراير⁽⁶⁷⁰⁾، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والممثلة الخاصة في أوكرانيا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس المراقبين في بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو مفتوحة واحدة فيما يتعلق بالبند المعنون "رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2014 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)".⁽⁶⁶⁹⁾ ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

(670) انظر S/2021/159.

(669) انظر A/76/2، الجزء الثاني، الفصل 39. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثنة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني، القسم الأول، ومرجع الممارسات، ملحق 2020، الجزء الثاني، القسم الأول.

أبلغت عن خطو خطوة إلى الأمام في نيسان/أبريل بالإفراج عن 34 محتجزاً. وفيما يتعلق باتفاق فريق الاتصال الثلاثي على اتخاذ تدابير إضافية لتثبيت وقف إطلاق النار، أكدت الممثلة الخاصة أن عدد انتهاكات وقف إطلاق النار التي رصدتها بعثة المراقبة الخاصة لا يزال أقل بكثير مما كان عليه في النصف الأول من العام السابق. وقالت إن الفشل في إحراز تقدم في المسائل الإنسانية والأمنية بسبب اعتبارات سياسية يدعو إلى القلق الشديد، وختمت بالقول إن الحفاظ على الهدوء النسبي على خط المواجهة سيكون صعباً إذا ما ظل العمل على المسائل الإنسانية والسياسية مجمداً.

وقدم رئيس المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معلومات عن مستجدات الحالة الأمنية في شرق أوكرانيا والتطورات الأخيرة المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك وأثر النزاع على المدنيين. وقال إن الحالة الأمنية إجمالاً ظلت متقلبة على طول خط التماس، لكن الاتفاق المتوصل إليه في فريق الاتصال الثلاثي أعقبه انخفاض كبير في مستوى العنف المسلح، وإن البعثة لاحظت أن العنف انخفض لأطول فترة منذ أن بدأت البعثة تسجل بانتظام انتهاكات وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من الالتزامات التي قطعها الجانبان، لوحظت تمديدات حديثة للخنادق وتحسينات للهيكل العسكرية على جانبي خط التماس، بالإضافة إلى وجود أسلحة ثقيلة ومواقع عسكرية وشبه عسكرية في المناطق السكنية تعرض المدنيين للخطر. وأعرب رئيس المراقبين أيضاً عن أسفه لأن المناقشات التي دارت في الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية التابع لفريق الاتصال الثلاثي وصلت إلى طريق مسدود فيما يتعلق بإنشاء آلية تنسيق مشتركة لمتابعة الانتهاكات المزعومة للتدابير الإضافية الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار والتحقيق فيها. وقدم بياناً مفصلاً عن الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين التي خلفتها نيران الأسلحة الصغيرة والقصف والذخائر غير المنفجرة، وتأثير القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 التي أعاققت قدرة المدنيين على عبور خط التماس بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي لا تسيطر عليها. وأبلغ بأنه لا يزال يُلاحظ ارتكاب انتهاكات لوقف إطلاق النار على مقربة من عدة مواقع بنى تحتية حيوية. وشدد رئيس المراقبين أيضاً على أن حرية التنقل المنصوص عليها في ولاية البعثة واتفاقات مينسك لا تزال تعوقها عوائق مستمرة، ولا سيما في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة. وقال إن البعثة ستواجه، في حال استمر هذا الاتجاه، قيوداً متزايدة ستقيد قدرتها على رصد الحالة في الميدان وتقديم معلومات موضوعية ومؤكدة يمكن أن تدعم، في حالة عدم وجود هذه

وذكرت وكالة الأمين العام بالاستنتاجات التي أيدتها قادة الاتحاد الروسي وألمانيا وأوكرانيا وفرنسا في باريس والتي حُدِّت فيها سلسلة من الخطوات لتحقيق الاستقرار على الأرض بطرق منها تدابير بناء الثقة واستمرار وقف إطلاق النار. وذكّرت أيضاً باتفاق القادة على دعم الجهود المبذولة، سواء في إطار صيغة نورماندي أو من طرف فريق الاتصال الثلاثي، لإحراز تقدم بشأن الأحكام المتعلقة بالجوانب الأمنية والسياسية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقات مينسك. وأشارت في هذا الصدد إلى أن فريق الاتصال الثلاثي وافق على وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى، وأنه دخل حيز التنفيذ في 27 تموز/يوليه 2020.

وأشارت إلى أن بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أبلغت عن حدوث انخفاض كبير منذئذ في عدد الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن تبادل إطلاق النار، ووصفت الإفراج عن المحتجزين في سياق النزاع وتبادلهم بأنه تطور مشجّع آخر. وشددت وكالة الأمين العام على أن الحالة العامة ستظل هشة ما لم يحرز تقدم على المسارات الأمنية والسياسية ذي الصلة. وأضافت أن الجانبين لم يحرزا تقدماً يذكر في تنفيذ الأحكام السياسية والأمنية الأخرى المتفق عليها. وفي حين ساد الهدوء نسبياً، لم تتحسن الحالة الإنسانية. وأبلغت أيضاً عن كيف أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم صعوبة الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للمدنيين في المناطق المتضررة من النزاع. وشددت وكالة الأمين العام على أن خطر التراجع سيظل ماثلاً إلى أن يُتوصل إلى حل سياسي مستدام للنزاع في شرق أوكرانيا، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تزايد الحوادث الأمنية في عدة بؤر ساخنة على طول خط التماس في الأشهر السابقة. وذكّرت بأن المجلس أيد في القرار 2202 (2015) مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك التي تظل، إلى جانب بروتوكول مينسك ومذكرة مينسك، الإطار الوحيد المتفق عليه للتوصل إلى تسوية سلمية لتفاوضية للنزاع في شرق أوكرانيا.

وقدمت الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى المجلس، في إحاطتها، معلومات عن مستجدات عمل فريق الاتصال الثلاثي. وأبلغت أن فريق الاتصال الثلاثي واصل جهوده، على الرغم من القيود المفروضة على السفر بعد ظهور جائحة كوفيد-19، من أجل تنفيذ اتفاقات مينسك والمهام المحددة بموجب صيغة نورماندي في مؤتمر القمة الذي عقد في باريس في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفيما يتعلق بالإفراج عن المحتجزين في سياق النزاع وتبادلهم وفقاً لمبدأ "الجميع مقابل الجميع"،

القرم. وأعرب أعضاء المجلس⁽⁶⁷⁴⁾ أيضا عن قلقهم إزاء الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في سياق النزاع التي أبلغت عنها بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث دعا أحدهم⁽⁶⁷⁵⁾ الاتحاد الروسي إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، ودعا آخرون⁽⁶⁷⁶⁾ الاتحاد الروسي إلى تيسير وصول الآليات والهيئات الدولية لرصد حقوق الإنسان إلى أوكرانيا بأسرها بشكل كامل وغير مقيد.

وفيما يتعلق بإجراء الانتخابات المحلية، كرر ممثل فرنسا مناشدته للجانين الروسي والأوكراني أن يحرزا تقدما في تحديد الشروط السياسية والأمنية لتنظيم الانتخابات المحلية على النحو الذي اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات في إطار صيغة نورماندي في مؤتمر القمة الذي عقد في باريس. وأعربت ممثلة المملكة المتحدة عن اتفاقها مع وجوب أن تمهد الانتخابات المحلية الطريق لوضع دونباس الخاص، مشيرة في المقابل إلى أن الاتحاد الروسي لن يدعم هيئة الظروف الأمنية اللازمة للتمكين من إجراء تلك الانتخابات. وذكرت الاتحاد الروسي أيضا بالتزاماته التي تفرض عليه سحب أفراده العسكريين وأسلحته من أراضي أوكرانيا. وأشار ممثل ألمانيا، متحدثا أمام المجلس بصفة بلده مشاركا في صيغة نورماندي، إلى أن الأسلحة الثقيلة الروسية لم تُسحب من خط القيادة والتحكم وهو ما يشكل انتهاكا لاتفاقات مينسك.

وتباينت آراء الدول الأعضاء بشأن منشأ النزاع في شرق أوكرانيا والمسؤوليات المرتبطة به. ففي حين ادعى عدة متكلمين⁽⁶⁷⁷⁾ أن الاتحاد الروسي حرض على النزاع ويستمر في تأجيجها، أكد الاتحاد الروسي أن أوكرانيا احتلت أوكرانيا وأنها تشن حربا ضد أراضيها.

وقال ممثل الاتحاد الروسي أيضا إن كييف لا ترغب في الوفاء بالتزاماتها بموجب مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك، وذكر بأن الاتحاد الروسي لم يرد ذكره كطرف في اتفاقات مينسك. وفي المقابل، أشار ممثل ألمانيا إلى أن رئيس أوكرانيا السابق ذكر بأن فريق الاتصال الثلاثي يتألف من الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقدم رئيس وفد أوكرانيا لدى فريق الاتصال

القيود، الجهود المتجددة على طاولة المفاوضات للحفاظ على وقف إطلاق النار.

وعقب الإحاطة، ناقش أعضاء المجلس مسائل تنفيذ أحكام اتفاقات مينسك والتحديات المستمر مواجهتها في التوصل إلى تسوية مستدامة للحالة في شرق أوكرانيا. ورحب أعضاء المجلس بالتطورات والدلائل على المتابعة والالتزام التي تبعث على التفاؤل، ولا سيما توافق الآراء المتوصل إليه في إطار صيغة نورماندي في مؤتمر القمة الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2019، وأكدوا مجددا على ضرورة الامتثال الصارم للقرار 2202 (2015).

وإذ رحب العديد من أعضاء المجلس بالتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة في باريس في عام 2019، ولا سيما على صعيد تبادل الأسرى والحد من العنف وتحديد مناطق جديدة لفض الاشتباك، أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الارتفاع الأخير في انتهاكات وقف إطلاق النار، ومسألة إزالة الألغام، والظروف الاجتماعية الاقتصادية للمدنيين في المناطق المتضررة من النزاع التي تقامت بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 وهشاشة الاقتصاد.

وفي هذا الصدد، تناولت عدة وفود⁽⁶⁷¹⁾ الالتزامات والتدابير المتفق عليها المتصلة بوقف إطلاق النار، وأشار بعضها⁽⁶⁷²⁾ إلى الالتزامات والتدابير المتصلة بالذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. وفي حين دعت ممثلة أيرلندا إلى وضع حد للصف العشوائي للمناطق السكنية والبنية التحتية المدنية الحيوية وإلى تخفيف القيود المفروضة على التنقل لتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية التي هي أزمة حادة أصلا، دعت ممثلة النرويج الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى السكان المتضررين من النزاع تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأعرب بعض أعضاء المجلس⁽⁶⁷³⁾ عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على حرية تنقل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحثوا جميع الأطراف على إتاحة الوصول على نحو آمن ومأمون إلى كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة

(671) أيرلندا، والمكسيك، والنرويج، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، والولايات المتحدة، وفيت نام، وألمانيا.

(672) أيرلندا، والمكسيك، والنرويج.

(673) إستونيا، وفرنسا، وأيرلندا، والمكسيك، والنرويج، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(674) إستونيا، وفرنسا، وأيرلندا، والنرويج، والولايات المتحدة.

(675) الولايات المتحدة.

(676) إستونيا، والنرويج.

(677) إستونيا، وفرنسا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأوكرانيا، وألمانيا.

وكرر عدد من أعضاء المجلس⁽⁶⁷⁸⁾ أيضا إدانتهم لضم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول واحتلال بعض الأراضي في شرق أوكرانيا، ودعوا الاتحاد الروسي إلى التراجع عن هذا العمل. وكرر ممثل المكسيك، مشيرا إلى قرار الجمعية العامة 262/68، تأكيد ضرورة احترام وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وفقا للقانون الدولي، ولا سيما المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، كرر عدة أعضاء آخرين⁽⁶⁷⁹⁾ في المجلس أيضا الإعراب عن تأييدهم القوي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

الثلاثي، الذي شارك أيضا في جلسة التداول بالفيديو، لمحة عامة عن الخطوات العملية التي قامت بها أوكرانيا لحل النزاع، وأوضح أن العرقلة المفتعلة لعمل فريق الاتصال الثلاثي على المسار السياسي كانت السبب في عدم إحراز أي تقدم في النظر في مقترحات العمل المقدمة من أوكرانيا فيما يتعلق بتنفيذ الجوانب السياسية للنتائج العامة المتفق عليها في إطار صيغة نورماندي في مؤتمر القمة المعقود في باريس. وأضاف أنه لا يوجد حتى حينه رد كاف من الجانب الروسي على أعمال أوكرانيا على جبهات أخرى.

(678) إستونيا، والنرويج، والولايات المتحدة. للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الثالث، القسم الأول.

(679) إستونيا، وأيرلندا، والنرويج، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

جلسة التداول بالفيديو: رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2014 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	العنوان	محرر جلسة التداول بالفيديو	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون) ومحرر الإجراء الكتابي
11 شباط/فبراير 2021	S/2021/159	رسالة مؤرخة 15 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

الشرق الأوسط

19 - الحالة في الشرق الأوسط

إطار هذا البند، نظر أعضاء المجلس في الجلسات الحضرية وفي جلسات التداول بالفيديو في مجموعة متنوعة من المواضيع أهمها النزاع في الجمهورية العربية السورية، والنزاع في اليمن، وولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعقد المجلس أيضا في عام 2021 ثلاث جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان⁽⁶⁸²⁾. وإضافة إلى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس 23 جلسة فيما يتعلق بالبند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط". وجريا على الممارسة السابقة، اتخذت معظم الجلسات المعقودة في إطار هذا البند شكل جلسات إحاطة⁽⁶⁸⁰⁾. ويرد في الجداول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس ما مجموعه 17 جلسة تداول بالفيديو مفتوحة فيما يتعلق بهذا البند⁽⁶⁸¹⁾. ويرد في الجداول أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وفي

(682) عُقدت فيما يتعلق بالبند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة

بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)؛" فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، انظر S/PV.8793 (10 حزيران/يونيه) و S/PV.8920 (7 كانون الأول/ديسمبر)؛ وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، انظر S/PV.8832 (6 آب/أغسطس). انظر أيضا A/76/2، الجزء الثاني، الفصل 20.

(680) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(681) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني، القسم الأول، ومرجع الممارسات، ملحق 2020، الجزء الثاني، القسم الأول.